



## تأملات

د. زهير المزدي \*

تأملت... (التطابق)، فيما بين قصتي يوسف وموسى عليهما السلام في القرآن الكريم، فتلك قد غلقت الأبواب، بينما الأخرى جاءت على استحياء، وذلك ألقى في الجب وهذا ألقى في اليم، وذلك مدفوع من قبل إخوته، وهذا مجذوب من قبل آل فرعون، وكلاهما قال فيهما الله تعالى: «وَمَا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتِيَانَهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ» يوسف: ٢٢. «وَمَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى آتِيَانَهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ» القصص: ١٤. كما أن كليهما تربيا في أوساط الملك والسلطان، وهو تطابق يعزز لمفاهيم عدة، منها: حقيقة الحول والقوة بالله وحده، وأن ما يدور حولنا من واقع وأزمات لاتعدو أن تكون مجرد (صور)، وموطن الفتنة يكون حين يفاضل الناس فيما بين الصور وحول الله وقدرته، ومنها، تلك التي غلقت الأبواب وقالت هيك لك، أرادت أن تلي شغفا، في حين كانت كل أسباب القوة بيديها، قوة الأمر والسلطة، والقوة المادية، غير أنها لم تظفر، في حين من كانت منزوعة القوة والبأس، جاءت على استحياء فالثابت شرف الصحة، ومنها، النبذ والطرده ممن هم أقرب الناس إليك لا يعني بالضرورة عدم الفلاح، ومنها أن الحزن الفاسد قد يكون مأوى لنبذة صالحة، والحزن الصالح قد تنخره نبذة فاسدة، ومنها أن لله تعالى أدوات يوزعها كيفما يشاء على عباده، فقد منح الشدة لكلا النبيين، في حين خص نبينا موسى في الاستواء، ذلك أن لكل مهمة أدوات فهو (الحكيم العليم).

\* كاتب كويتي

بين الأديان بغرض طرحه للنقاش أمام البرلمان قبل نهاية هذا العام.

ومن المهم أن نسعى إلى مساعدة المسلمين في الدول ذات الأغلبية غير المسلمة، وتعاون سفارات الدول ذات الأغلبية المسلمة. ولقد طلبنا معلومات وبيانات تتعلق بدساتير هذه الدول، ولاسيما فيما يتعلق بالمساواة في الدين.

وتشرفنا أن نطلب من سفارة جمهورية تركيا في الإكوادور الحصول على هذه المعلومات القيمة. وهذا أمر مفيد وعملي إلى حد كبير بأن نقدم إلى بلداننا نماذج للحكم الرشيد.

وإذا قدمنا هذه المعلومات إلى حكومتنا بالإضافة إلى مسودة مشروع القانون وأمثلة على مساواة الأديان في البلدان الإسلامية، فربما تكون لديها القدرة على تحقيق مستقبل أفضل لمجتمعنا المسلمة.

كيف نرى أنفسنا؟

المسلمون اللاتينيون يدفعون الضرائب بالإضافة إلى أنهم يشاركون بشكل كامل في عملية الانتخابات السياسية في دول أميركا اللاتينية الديمقراطية. ولذلك، فإن المجتمعات الإسلامية في أميركا اللاتينية غيرت بشكل جذري مفهوم الأقلية الدينية.

نحن المسلمون اللاتينيون لم نمر بعملية الاندماج لأننا كنا دوماً عناصر محورية في تنمية بلداننا الأصلية. ولايمتنع المسلمون اللاتينيون عن تحقيق إنجازات مدنية ووطنية.

والثقافة الإسلامية اللاتينية ثقافة ناشئة، وهي جزء جوهري من الأمة (المجتمع العالمي للمسلمين)، ونفضل ألا نعتبر أنفسنا أقلية.

وقد تستغرق عملية الجدلية بعض الوقت لتفكيك المفهوم القديم للإسلام عند مواجهة الغرب، وبشكل افتراضي، لإسقاط جميع الإنتاجات الأكاديمية الخاصة بفقهاء الأقليات.

\* مدير المركز الإسلامي بالإكوادور



## يحيي خوان سوكيللو \*

لحدث، وبهذه الطريقة، فإننا نحمل حق المتطوعين المسلمين في الحصول على الرعاية الصحية.

إن إنشاء مجموعات ضغط لإلغاء اتفاق (Modus Vivendi) هو واحد من أعظم مشاريعنا وتوصياتنا القوية لكل تلك الدول التي تواجه واقعاً مشابهاً.

إذ ينطوي هذا الاتفاق فعلياً على علاقة إذعان وامتنال؛ حيث يتعين على الدولة ذات السيادة أن تمتثل لشروط الفاتيكان فيما يتعلق بالمعاملة التي يجب أن تمنحها الدولة للممثلين الدينيين الكاثوليك، وما يتضمنه (الاتفاق) من شروط، الآتي:

- إغناء كنائس ورجال دين الديانة الكاثوليكية من الضرائب.

- أن يتقاضى المطران المعين لدى القوات المسلحة الإكوادورية راتباً يعادل ما يتقاضاه القائد العام للجيش.

- منح زعماء الدين الكاثوليك جوازات سفر خاصة.

- يتعين على الحكومة أن تموّل التعليم بالمدارس الكاثوليكية.

- على الحكومة أن تغطي جميع تكاليف الزيارات الكهنوتية القادمة من الخارج إلى البلاد.

- يجب أن يكون ممثل الفاتيكان حاضراً في الاجتماعات بين وزير العلاقات الخارجية وسفراء الدول الأخرى.

وقد تضافرت جهود المجتمع المسلم في الإكوادور، كعضو مؤسس في المجلس الوطني للحرية الدينية والمساواة (كونالير)، مع المكتب الرسمي المستقل لحقوق الإنسان (ديفينسو ديل بويبلو) لإطلاق حملة وطنية ابتداء من مايو المنصرم، للترويج لمقترح قانون للمساواة



## محمد سعود البدر \*

بحقوقهم في بعض الدول، بل كانوا يتعاطفون مع هذه الزعيمة، حين كان النظام العسكري السابق يفرض عليها الإقامة الجبرية.

من ناحية أخرى، فقد صدر قرار مؤخراً بإطلاق سراح أكثر من ثمانية آلاف سجين، احتفالاً بإحدى المناسبات المحلية في ميانمار، وهذا يعكس الأعداد الكبيرة في سجون ميانمار، إذا كان المفرج عنهم فقط بهذا العدد الكبير!

## مسلمو الإكوادور.. خارطة طريق لحماية حقوقهم

في عام ٢٠١١ دعت الحكومة المركزية في الإكوادور جميع الأقليات الدينية بهدف بحث مسألة التعدد الديني. وفي ذلك الوقت كانت هناك ٢٠٠٠ طائفة دينية، وحالياً توجد أكثر من ٣٠٠٠ طائفة في البلاد. ولبي الدعوة أشخاص من معظم هذه الطوائف الدينية وحضروا ورش عمل واجتماعات لمناقشة الحرية والمساواة في الدين.

كان هناك ١٦ مقترحاً نهائياً، والله الحمد كنت واحداً ممن قدموها. وعملنا على صياغة وتقديم اقتراح للحكومة، على أمل أن يحقق المزيد من المساواة لجميع الأديان.

حلول وتوصيات

لحماية حقوق المسلمين الإكوادوريين

إن خلق مساحات آمنة لتنمية المجتمعات المسلمة أمر في غاية الأهمية، وإلى جانب ذلك نحاول خلق بيئة تسمح لمجتمعنا الإسلامي بتنمية الشعور بالانتماء.

وثمة جانب آخر ذو صلة هو أن الالتزام بالقانون والتسجيل السليم يجلبان شعوراً بالأمان لأعضاء مجتمعنا. وإذا كانت مساجدنا معترف بها أمام القانون، يمكن أن يكون لنا الحق في الدفاع عن حقوقنا وحماية مجتمعنا الإسلامي المتنامي.

كما ندعو لإلغاء الضرائب المفروضة على التبرعات التي تأتي من الخارج، وحتى تلك التي توزع في الداخل. فالمؤسسات الدينية في الإكوادور غير معفاة من دفع الضرائب على التبرعات، باستثناء تلك التي تتبع الكنيسة الكاثوليكية.

وبعض المتطوعين المسلمين العاملين في مجال الدعوة والذين يخرجون في رحلات دعوية ليست لديهم شبكة أمان عندما يتعلق الأمر بالرعاية الصحية؛ لذا نقترح على الدولة أن تكون لها مساهمة مادية في حال تعرّض أحد متطوعينا

لتقديم لمحة عن تاريخ الأحداث التي قادتنا إلى الوضع الحالي الذي نحن عليه الآن، علينا الأخذ بعين الاعتبار أن الإكوادور، ودول أخرى في أميركا اللاتينية، لديها تاريخ طويل من العلاقات بين الدولة والكنيسة.

كانت الإكوادور لأكثر من ١٠٠ عام دولة محافظة بشدة. وفي بدايات القرن العشرين، كانت لدينا (ثورة ليبرالية) تركزت على وجهات نظر عقائدية قوية، حاولت وضع حد لسنوات المحافظة الطويلة تلك.

لكن لم تكن تلك الحوادث على أية حال قادرة على إنهاء وجود الكنيسة وتأثيرها في شؤون الدولة. وتطورت العلاقات بين الدولة والكنيسة في الإكوادور إلى أن وصل الأمر إلى إبرام اتفاق (مودوس فندي modus vivendi) بينهما، وتم توقيعها بين الإكوادور والفاتيكان عام ١٩٣٧ لتنظيم العلاقة بين الكنيسة الكاثوليكية والدولة الإكوادورية.

في الآونة الأخيرة، ومع بداية القرن الـ ٢١، وتحديداً عام ٢٠٠٨، تمت صياغة دستور جديد في الإكوادور يدافع عن الحقوق الدينية وحرية الأديان والطوائف.

ورغم كون هذا الدستور إصلاحاً نظرياً كبيراً، إلا أنه مع الأسف كان له تأثير ضئيل، وربما لا يكاد يذكر، على واقع المسلمين هناك، أو الطوائف الدينية الأخرى.

إذ ما تزال الكنيسة الكاثوليكية الحاكم الفعلي في الأراضي الإكوادورية وبلدان أميركا اللاتينية الأخرى.

وفي حقيقة الأمر، فإن رجال الدولة يناهزون رجال الدين التابعين للديانة التي تشكل الغالبية في البلاد من أجل جذب الأصوات وضممان ولائهم في الانتخابات المقبلة.

تجارب المسلمين الإكوادوريين

## ماتزال مآسي الروهينغا مستمرة..!

للنجا بأنفسهم من بطش سلطات ميانمار التي يدين معظم سكانها بالديانة البوذية.

ومن المفارقات أن زعيمة هذه الدولة قد مُنحت في وقت سابق جائزة نوبل للسلام، ومن المفترض أن تلجأ اللجنة المختصة بالجائزة إلى تجريدها منها، بعد اقترافها هذه الأعمال المنافية للسلام في بلدها ضد هذه الأقلية وما نجم عنها من كوارث.

كما أن المسلمين لا يضمنون عداً ولا كراهية للطائفة البوذية، بل يتعاطفون معها، حينما كانوا يطالبون

على الرغم من قرارات الأمم المتحدة، وتصريحات واحتجاجات واستنكارات دول العالم على الاعتداءات والقتل والتشريد والدمار، الذي تقوم به سلطات ميانمار (بورما) ضد الأقلية المسلمة من طائفة الروهينغا هناك، ماتزال قوات الجيش والأمن في ميانمار تعيث فساداً في هذه المنطقة التي يقطن بها المسلمون، فأحرقت مساكنهم، ولجأ حوالي مليون نسمة منهم إلى جمهورية بنغلادش المجاورة، إلى جانب الآلاف الذين هاموا على وجوههم إلى الدول القريبة منهم،

الإجرامية ضد هذا الشعب المسلم الأعزل، فإن الأمم المتحدة وللأسف لم تقم بواجبها بإنهاء هذه الأعمال لعدم جدية القوى العظمى في ذلك، وعلى الأقل إرسال قوات دولية من الأمم المتحدة للتمركز على خطوط التماس بين الطرفين للحيلولة دون تجاوز الخطوط الحمراء، ومنع الاعتداء على هذه الطائفة.

نسأل الله تعالى أن ينصر إخواننا هناك عاجلاً، ويحفظهم من بطش أعدائهم ومن كل مكروه، ويعودوا إلى ديارهم سالمين.

إنه قريب مجيب.

\* نقل عن وكالة أنباء أركان